الفصل الثالث

محاولات الغاء المدرسة وضمها للأزهر

كانت مدرسة القضاء الشرعى هدفا لسهام لاينقطع تصويبها سواء من الخديو أو الأزهريين فقد حاول كل منهما انتهاز الفرص للقضاء على هذه المدرسة ، وتقويض أركانها فالخديو لم ينس أنها أنشئت رغم معارضته ومن هنا فقد كان ينتهز كافة الفرص لمحاربتها والنيل منها فكان يوغر صدر الادارات الحكومية المختلفة عليها لمعاكستها ، وساعده على ذلك تغير سياسة الانجليز نحوه واتباع معتمدهم جورست لسياسة الوفاق معه بدلا من سياسة الشدة التى كان يتبعها كرومر ونتيجة لذلك تغير موقف الانجليز تجاه تأييدهم للمدرسة فيذكر سعد زغلول فى مذكراته أنه لما فاتح جورست فى شأن مدرسة القضاء وأحاطه « بالصعوبات التى قامت فى طريقها وبالمخاوف التى تتهددها » (١) تملص جورست من الأمر بحجة أنه لايرغب التدخل فى المسائل الدينية وأنه من الأفضل أن يترك « الأمر للمسلمين يتصرفون فيه حسب تعاليمهم الدينية » (٢) .

أما عن الأزهريين فان ثورتهم تجاه المدرسة لم تتوقف فانبرى العديد منهم يهاجمونها وينتقدون وجودها على صفحات الجرائد كما كتبوا الشكاوى لوزير المعارف معربين عن عدم ارتياحهم لبقاء المدرسة وشكلوا وفدا لمقابلته ، وقد قابل سعد هذا الوفد وناقش مطالبه وحاول استرضاءه بأن أعفى الأزهريين من حاملى شهادة العالمية

---

(١) مذكرات سعد زغلول من ١١ ابريل ١٩٠٧ الى ٦ يناير ١٩٠٨ ص ٢٦١ .

(٢) نفسه .

من شرط دخول الامتحان المعهد للالتحاق بالمدرسة [٣] ، ومع ذلك فقد طاف هؤلاء على كبار الشيوخ واجتهدوا فى اقناعهم بالدعوة الى الغاء المدرسة ، وايغار صدر الرأى العام ضدها ، وبالرغم من ذلك ففى ظل تواجد سعد زغلول على رأس نظارة المعارف سارت المدرسة بخطى ثابتة نحو التقدم والاستقرار ، وما أن ترك سعد هذه النظارة ، وجاء على رأسها أحمد حشمت باشا حتى صب هذا الأخير جام غضبه على المدرسة وادارتها ارضاء للخديو عباس الثانى الذى كان يتحين الفرص للقضاء عليها ، ولم تجد المدرسة بعد سعد زغلول من يحسن الدفاع عنها ، ولما جاهر الأزهريون بوجوب الحاقها بالأزهر لتكون جزءا متمما غير منفصل عنه لا وضعا ولا ادارة بحجة أنه المعهد الذى « يجب أن يكون مصير التربية والتعليم الى رجاله »[٤] حاولت الحكومة تهدئة الأزهريين وكسب رضائهم فنزعت ادارة المدرسة من نظارة المعارف وضمتها الى الأزهر وذلك طبقا للقانون رقم ١٠ لعام ١٩١١ والمتعلق بتنظيم الجامع الأزهر [٥] حيث نصت مادته الثالثة على جعل تلك المدرسة قسما ملحقا بالأزهر ، وعلى هذا الأساس حل مجلس الأزهر الأعلى محل ناظر المعارف فى جميع الاختصاصات التى له بشأن المدرسة .

والسؤال الذى يطرح نفسه هو لماذا فى عام ١٩١١ بالذات نزعت ادارة المدرسة من نظارة المعارف ونقلت الى ادارة الأزهر ؟

الواقع أنه فى هذه الفترة كان سعد زغلول قد ترك نظارة المعارف

---

(٣) المنار : المجلد العاشر فى ١٤ مارس ١٩٠٧ ص ٥٥ تحت عنوان « الأزهر ومدرسة القضاء الشرعى » .

(٤) الهداية : المقال السابق ص ٦٣٠ .

(٥) وزارة الأوقاف وشئون الأزهر : الأزهر تاريخه وتطوره — القاهرة ١٩٦٤ ص ٢٣٤ .

الى الحقانيـــة [٦] وحاول من خلال تواجده على رأســـها أن يحد من سلطات الخديو على المجالس الحسبية وذلك بانشاء مجلس حسبى عال يمكن نظارة الحقانية من التعرف على سير المجالس الحسبية [٧] ممـــا يضعف من سلطة الخديو على هذه المجالس ومن هنـــا حاول الخـــديو أن يرد لسعد الصـــاع صاعين بضم ادارة مدرسة القضاء الى الأزهر يضاف الى ذلك أن انتهـــاء سياسة الوفاق التى كان يتبعهـــا الانجليز مع الخـــديو قـــد دفعـــه الى استمالة الأزهريين لمساندته فى صراعه معهم وذلك باسترضائهم بنزع ادارة مدرســـة القضـــاء من المعـــارف وتسليمها الى الأزهر ، واستمر الحال على ذلك حتى عزل عباس الثانى من الخديوية ، وجاء السلطان حسين كامل ونوقش أمر تبعية المدرسة، فتقرر فصلها عن الأزهر فى مارس ١٩١٦ واحالتها الى نظارة الحقانية ووضع نظام جديد لها خفضت بموجبـــه مدة الدراســـة بالقسم الأول بالمدرسة الى أربع سنوات ، ورفعت بالقسم الثانى الى خمس سنوات، كما قلل عدد الطلاب بالمدرسة فهبط عددهم من ٤٣٢ فى عام ١٩١٥ الى ٢٦١ طالبـــاً فى عام ١٩١٩ ، ولـــما تزاحم طلاب الوظائف على مناصب القضاة وصعب تعيين العـــديد منهم بدأت الحكومة تثير الجدل حول جدوى بقاء هذه المدرسة ، ولـــكن ارتباطها بشخص سعد زغلول الذى بلغت شـــعبيته الذروة فى ذلك الوقت قـــد جعلهـــا تحجـــم عن ذلك لفترة [٨] .

ونظرا لتعدد شكاوى الأزهريين وتكرار اضرابهم عن الدراســـة قامت حكومة سعد زغلول فى عام ١٩٢٤ بتأليف لجنة لبحث مطالبهم ،

---

(٦) نقل سعد الى نظارة الحقانية فى التشكيل الوزارى الذى حـــدث فى ٢٣ فبراير ١٩١٠ .

(٧) للتفاصيل انظر د. عبد الخالق لاشين : سعد زغلول ودوره فى السياسة المصرية حتى سنة ١٩١٤ ، القاهرة — دار المعارف ص ١٥١ .

(٨) محمد ابو الاسعاد : المرجع السابق ص ٢٥٠ .

ونظرا لأن الحكومة لم تستجب لكل طلباتهم قامت المظاهرات فى الشوارع ضدها ، كما قصد وفد من الأزهريين الى القصر الملكى هاتفا هتافا غير مألوف وهو « لا رئيس الا الملك » بدلا من الهتاف المعروف « لا رئيس الا سعد » فوعد المسئولون الوفد خيرا (٩) ، ونظرا لتوالى المحن على وزارة سعد سقطت الوزارة عقب اغتيال السير لى ستاك وتألفت وزارة زيور التى قامت بتشكيل لجنة لبحث مشاكل الأزهريين كان ضمن قراراتها بسط سلطان الأزهر على مدرسة القضاء الشرعى ، واعتبار هذه المدرسة داخلة ضمن نطاق الجامعة الأزهرية . على أن يكن لنظارة المعارف ادارتها ، وقد صدر بذلك الأمر الملكى رقم ٣٠ لسنة ١٩٢٥ (١٠) ولكن ذلك الوضع لم يستمر طويلا فلم يلبث مجلس النواب الذى تشكل بأغلبية وفدية عام ١٩٢٧ أن قرر فصل مدرسة القضاء الشرعى ومدرسة دار العلوم عن الأزهر (١١) واعادتهما الى وزارة المعارف والرجوع بمدرسة القضاء الى النظام المعمول به عند انشائها (١٢) وعلى أثر ذلك أضرب الأزهريون ، وطلاب بعض المعاهد الدينية الأخرى نتيجة للخطب المهيجة التى القاها بعض علماء الأزهر وحرضوا فيها على الدعوة الى كراهية الحكومة والبرلمان (١٣) بحجة أن قرار البرلمان قد أغلق على طلاب الأزهر

---

(٩) عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة المصرية حـ ١ القاهرة — النهضة المصرية ، الطبعة الأولى ١٩٤٧ ص ١٧٩ — ١٨٠ .

(١٠) مضابط مجلس النواب : مضبطة الجلسة الرابعة والعشرين فى ٣١ يناير ١٩٢٧ ص ٣٥١ .

(١١) محمد محمد حسين : الاتجاهات الوطنية فى الأدب المعاصر حـ٢ بيروت . مؤسسة الرسالة . الطبعة الرابعة ١٩٨٠ ص ٢٦٧ .

(١٢) مضابط مجلس النواب ، مضبطة الجلسة الأربعين فى ٢٨ مارس ١٩٢٧ ص ٦٤٠ — ٦٤١ .

(١٣) مضابط مجلس النواب . مضبطة الجلسة السادسة والعشرين فى ٧ فبراير ١٩٢٧ ص ٣٨٦ .

أبواب دار العلوم ومدرسة القضاء الشرعى [١٤] .

والواقع أن قرار البرلمان لم يحل بين الأزهريين وبين الالتحاق بهاتين المدرستين ، بل سمح لمن يرغب منهم الالتحاق فيهما اجتياز اختبار القبول وهذا ماكان يخشاه الأزهريون .

وعلى كل حال فانه نتيجة لحزم الحكومة فى هذه المسألة وتأييد البرلمان لها فقد تبين للكثيرين من طلاب الأزهر خطأ اضرابهم فعادوا لتلقى دروسهم واستمر الحال على ذلك فترة حتى تعين الشيخ محمد مصطفى المراغى شيخا للأزهر فى عام ١٩٢٨ فحاول اصلاح أموره وفتح باب الاجتهاد فى العلم والدين ، ووضع مذكرة ضمنها أسس الاصلاح المنشود دعا فيها الى الغاء مدرسة القضاء الشرعى حسما للصراع القائم بينها وبين الأزهر ، واعادة تنظيم الجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الاسلامية ، وأن يختار طلبة القضاء الشرعى من خريجى كلية الشريعة حتى يكونوا أهلا للوظائف القضائية بالمحاكم الشرعية والافتاء والمحاماة [١٥] وعندما شكلت الحكومة لجنة لمناقشة هذه المذكرة أقرتها ، واقترحت تنفيذها ، ولكن ذلك لم يتم فى عهد مشيخة الشيخ المراغى للأزهر نظرا للخلاف الذى حدث بينه وبين الملك فؤاد بل حدث فى مشيخة الشيخ الظواهرى حيث وضع قانونا فى ١٥ نوفمبر ١٩٣٠ تحدد بمقتضاه النظام الجديد للأزهر فقسمت كلياته الى كلية الشريعة وكلية أصول الدين وكلية اللغة العربية ، وحدد الغرض من كلية الشريعة تخريج علماء يتولون الافتاء والقضاء الشرعى والمحاماة وتوثيق عقود الزواج والطلاق ، كما وضع قانون التخصص الذى

---

(١٤) السياسة الأسبوعية : العدد ٤٩ بتاريخ ١٢ فبراير ١٩٢٧ تحت عنوان « اضراب الأزهر حركة سياسية — أيدى الرجعيين هى التى دبرتها وأمدتها » .

(١٥) مضابط مجلس النواب : مضبطة الجلسة الثالثة والأربعين فى ١٠ أبريل ١٩٣٣ ص ٨٥٨ — ٨٥٩ .

يقصر اختيار طلاب القضاء على خريجى كلية الشريعة [١٦] وبذلك تم الغاء مدرسة القضاء الشرعى اكتفاء بكلية الشريعة فأغلقت واحتل الأزهر أبنيتها •

وهكذا أعيد للأزهريين وظائف القضاء على أنقاض المدرسة التى أدت رسالتها على خير وجه فسقط هذا البناء الشامخ الذى لم يجد من رجالات الدولة من يحسن الدفاع عنه •

والسؤال الملفت للانتباه هو اذا كان عصر الملك فؤاد يطلق عليه عصر النهضة فى النواحى التعليمية والثقافية فلماذا تم اغلاق هذه المدرسة فى عهده •

يذكر أحد خريجى المدرسة أن الملك فؤاد بقضائه على مدرسة القضاء قد « قضى على ركن من أركان الاصلاح الاجتماعى فى بلده فى الوقت الذى لم يبن ركنا يحل محله » [١٧] •

الواقع أن ثورات الأزهريين التى لاتنقطع حول بقاء هذه المدرسة، ومحاولات الملك فؤاد اجتذابهم الى صفه فى مواجهة شعبية سعد زغلول ثم حزب الوفد بعد ذلك ربما تكون السبب الرئيسى فى موافقة الحكومة على الغاء هذه المدرسة •

يضاف الى ذلك أن المشكلة بين الأزهر والحكومة حول مدرسة القضاء كانت قد طالت وآن الأوان لوضع حل لها يوقف غضب الأزهريين وثورتهم ، وقد جاء هذا الحل على حساب مدرسة القضاء التى استطاعت رغم عمرها القصير التأثير على المجتمع فى نواحيه الثقافية والاجتماعية والسياسية •

---

(١٦) وزارة الأوقاف وشئون الأزهر : المرجع السابق ص ٢٦٣—٢٧٠.

(١٧) حافظ وهبه : خمسون عاما فى جزيرة العرب ، القاهرة — الطبعة الأولى ١٩٦٠ ص ١٠ .